

اعلان

عودة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
الى عاصمة ملكه السعيد

====

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته
الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٤/٣/١٩٦٤ .

١٩٦٤/٣/١٥

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

=====

هكذا من المأهول

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٣ ذو القعدة سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٤٧

الفهرس

صفحة	مجلس الامة
٢٤٤	قانون رقم (٨) ١٩٦٤ قانون التعدين
٢٤٥	نظام رقم (١١) ١٩٦٤ نظام خدمات وزارة الاشغال العامة
٢٥٣	نظام رقم (١٢) ١٩٦٤ نظام اجور المساعي موظفي دائرة البيطرة/وزارة الزراعة
٢٥٤	النظام الداخلي لاتحاد غرف التجارة الاردنية
٢٥٦	



نموذج المرسوم الملكي للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر اردتنا بما هوأت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في اردتنا الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :-

- ١ - مشروع قانون القوات المسلحة الاردنية .
- ٢ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقته امانة العاصمة .
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون الزراعة العام :
- ٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية .
- ٥ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية :
- ٦ - مشروع قانون معدل لقانون الموازنة العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ / ٦٤ .
- ٧ - مشروع قانون تنظيم المدن والقرى

١٩٦٤/٣/٤

احسين بن فاضل

رئيس الوزراء
حسين بن فاضل

وزير الداخلية
صالح الجبالي

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أجعل القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ قانون التعديلين الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالرافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٤ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل بعد مضي شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
حسين بن فاضل

نموذج المرسوم الملكي للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصفاه الى قوانين الدولة

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤

قانون التعديلين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التعديلين لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والألفاظ التالية ايها وردت في هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه المعاني الاتية الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- (أ) (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني أو أي وزير آخر تربط به دائرة أبحاث الجيولوجية والتعدين
- (ب) (المراقب) مراقب المناجم أو أي شخص عين ليقوم مقامه :
- (ج) (التحري) أي بحث أو مسح جوي أو ارضي في اية منطقة يحددها المراقب بموافقة الوزير بقصد التأكد من وجود المعادن أو المواد الحجرية فيها ، ويشمل التحري كذلك الاستطلاع وكسل ما يتعلق به من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية
- (د) (التنقيب) هو اي عمل يتعلق بالبحث والتحري والتنقيب عن المعادن والمواد الحجرية بقصد التثبت من وجودها ومعرفة كمياتها ونوعيتها بما في ذلك الحفر والتحليل والدراسات التفصيلية اللازمة :
- (هـ) (الاكتشاف) هو الاعلان عن وجود معدن أو معدن بكميات قابلة للاستغلال يقدم للوزير من قبل المكتشف في موقع يمين على الخرائط الفنية المقررة ، بعد الحصول على تصاريح التحري أو التنقيب من المعادن من السلطة المختصة .

هكذا من المأهول

(و) (منجم) أي مكان تجري فيه أية عملية تعدين تحت سطح الأرض بقصد استخراج المواد الطبيعية انغم بغض النظر عن كونها خامات معادن أو مواد حجرية أو رملية أو خلاف ذلك .

(ز) (كشف) أي مكان تجري فيه عملية تعدين مكشوفه بقصد استخراج المعادن باستثناء المواد الحجرية أو مشتقاتها .

(ح) (مقلع) أي مكان يجري فيه العمل فوق سطح الأرض بقصد قلع الحجارة أو مشتقاتها .

(ط) (معادن) جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي والمواد الحجرية أو مشتقاتها المستعملة في البناء أو رصف الطرق ومواد الديكور كالجرانيت والرخام .

(ي) (عمليات التعدين أو مرافق التعدين) أي عمل ضروري لاستخراج واستخلاص المعادن والمواد الحجرية أو مشتقاتها أو أي عمل يتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الانفاق واقتية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريج وكذلك انشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب وتركيب الآلات وتشبيد المباني سواء كانت لعمليات استخراج المعادن أو لسكن المستعملين وكذلك استئجار المعادن وتجهيزها واعدادها للتسويق .

(ك) (الأراضي) جميع أنواع الأراضي المبنية في قوانين وانظمة الأراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الإقليمية والينابيع والأنهر والبحار الداخلية .

(ل) (شخص) أي فرد أو مجموعة من الافراد أو أي شخص معنوي .

(م) (حامل تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين) الشخص الذي منح له ذلك التصريح أو الرخصة أو الشهادة أو الحق ، وتشمل هذه العبارة أيضا كل من منح تصريحاً أو رخصة أو شهادة أو حقاً ، أما بكامله أو قسماً منه بطريق الارث أو التحويل أو التنازل أو أية طريقة أخرى .

(ن) (المواقع الأثرية) تشمل أي موقع تاريخي يعلن عنه بأنه كذلك حسب قانون الآثار القديمه المرعي الاجراء من وقت الى اخر .

(س) (الاماكن المقدسة) تشمل أي مكان مقدس أو بناء ديني أو موقع تشرف عليه أية هيئة دينية وفقاً للقوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣ - (أ) تؤسس دائرة تسمى دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين ترتبط بالوزير .

(ب) يعين مدير هذه الدائرة يسمى (المراقب) شريطة أن يكون مهندساً أو جيولوجياً مختصاً ذا خبرة عملية وإدارية .

(ج) للوزير أن يتقدم من بين موظفي وزارته الى دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين الموظفين اللازمين لتنفيذ غايات هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه :

(د) للوزير أن ينول من صلاحياته المقررة بموجب هذا القانون ما يراه ضرورياً الى أي من الموظفين المختصين في تطبيق احكام هذا القانون من موظفي دائرة الأبحاث الجيولوجية والتعدين :

(هـ) لا يجوز منح أي موظف أو مستخدم مدنياً كان أم عسكرياً تصريح تحري أو رخصة تنقيب أو شهادة اكتشاف أو حق تعدين سواء أكان ذلك مباشرة أو بالواسطة .

المادة ٤ - (أ) يحق للوزير بإعلان يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية أن يحضر التحري أو التنقيب أو التعدين في أية منطقة كانت لمدة معينة أو غير معينة بموافقة مجلس الوزراء .

(ب) ان تصريح التحري أو التنقيب أو حق التعدين المعطى بموجب هذا القانون لا ينول صاحبه صلاحية التحري والتنقيب والتعدين في المناطق المبيته اذناه الا بعد موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها :-

١ - المواقع الأثرية والاماكن المقدسة

٢ - المناطق الحجرية

٣ - اراضي السكك الحديدية

٤ - مناطق البلديات

٥ - اراضي خزانات والينابيع المياه والجاري .

المادة ٥ - (أ) لا يجوز منح تصريح بالتحري أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين بالأراضي الاميرية والمملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك

(ب) اذا لم يوافق مالك الأرض أو المتصرف بها على السباح بالتحري أو التنقيب أو الاكتشاف أو التعدين بإرضه ، يحق للوزير بموافقة مجلس الوزراء اعطاء تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو حق التعدين اذا وجد ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء .

(ج) اذا لم يوافق مالك الأرض أو المتصرف بها على بيع أرضه أو تاجيرها لصاحب تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو حق التعدين مقابل بدل يتفق عليه فيما بينهما ، يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر اعطائه تعويضاً عادلاً من قبل طالب الرخصة الجديدة مقابل منح أرضه أو بدل إيجارها كما يجوز له أن يقرر استملاكاً وفقاً للقانون .

المادة ٦ - تنحصر الحقوق في معادن أية منطقة من الأرض منح فيها تصريح بالتحري أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العمودية ولا تشمل ما يتبقى من هذه المعادن أو عروقها أو شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٧ - يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصود بأي قانون أو تشريع يتعلق باستملاك الأراضي للمنفعة العامة .

المادة ٨ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن والمواد الحجرية بموجب احكام هذا القانون الى المراحل التالية :

١ - التحري

٢ - التنقيب

٣ - الاكتشاف

٤ - التعدين

هكذا من الأشغال

المادة ٩ - تعتبر من املاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود اراضي المملكة الاردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الارض ام في باطنها ام في المياه الاقليمية والانهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها او نقلها او الاتجار بها الا بعد اخذ موافقة الوزير على ذلك بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

الفصل الثاني

في التحري والتنقيب والاكتشاف

المادة ١٠ - (أ) للمراقب أن يمنح تصريحاً بالتحري او رخصة بالتنقيب لاي شخص قدم طلباً بالشكل المعين وبعد دفعه الرسوم ويستثنى من ذلك :-

- ١ - اي شخص يقل عمره عن (١٦) سنة .
- ٢ - اي شخص ادين بجرم بموجب هذا القانون او منح سابقاً تصريحاً او رخصة او حقاً ثم صودر منه لاخلاله بشروطه او احكامه الا بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء .
- ٣ - اي شخص لا يستطيع اعطاء ادلة كافية على ان لديه الخبرة الفنية في الجيولوجيا او هندسة التعدين شخصياً او بواسطة استخدام اخصائيين او ان لديه المال الكافي الذي يمكنه من القيام بدفع نفقات السفر او التنقيب أو أي تعويض يجب عليه دفعه عند مباشرة الصلاحيات المخولة له في التصريح المعطى اليه .

(ب) يقدم طلب التصريح بالتحري ورخصة التنقيب عن المعادن على النموذج المقرر مستوفياً جميع المعلومات المطلوبة فيه الى الوزير للحصول على موافقته وفق الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١١ - كل من قام بالتنقيب باكتشاف معدن بكيات تجارية وسجل اكتشافه لدى الوزير تعطى له شهادة اكتشاف حسب النموذج المقرر وتكون له الاولوية خلال سنتين من تاريخ تلك الشهادة في الحصول على حق التعدين :

المادة ١٢ - كل من قدم الى الوزير أو المراقب معلومات تؤدي الى اكتشاف معدن بكيات تجارية تعطى له مكافأة مالية بتسليم من الوزير وموافقة مجلس الوزراء ويترك تقديرها للجنة فنية مكونة من المراقب واثنين من كبار موظفي دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين وممثل عن وزارة المالية .

المادة ١٣ - لا تمنح تصاريح التحري او رخص التنقيب او حقوق التعدين للاجانب الا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير معهم بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٤ - لا تمنح تصاريح التحري او رخص التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي او حقوق استثمارها الا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير مع الطالب بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٥ - يكون لحامل رخصة التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعينة في رخصته ويجوز له استكمالاً لذلك اجراء ما يلي :-

(أ) دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها او عدمه او لاغراض المسح الطبوغرافي او الجيولوجي للمنطقة ؛

- (ب) القيام بالحفريات اللازمة فيها من اجل غايات التنقيب .
- (ج) اخذ العينات اللازمة لاغراض التحليل والاختبار .
- (د) تركيب الآلات التي تتطلبها اعمال التنقيب .
- (هـ) فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

الفصل الثالث

حقوق التعدين

المادة ١٦ - ١ - للوزير بتسليم من المراقب وموافقة مجلس الوزراء ان يمنح حق التعدين لاي شخص حصل على شهادة اكتشاف وقدم طلباً خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة (١١) وفقاً للشروط التالية :-

(أ) ان لا تزيد مساحة المنطقة المنوي اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلو متراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة قائمة الزوايا والاتجاهات .

(ب) ان لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة ؛ ويعطى صاحب هذا الحق الافضلية في تجديده بالشروط التي يراها الوزير مناسبة بموافقة مجلس الوزراء ؛

(ج) تقديم خارطة طبوغرافية مقياس ١/٥٠٠٠ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .

(د) تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية مقياس ١/٥٠٠٠ للمنطقة ذاتها ؛

(هـ) بيان تقدير دقيق لكيات الاحتياطي من الخام الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي ؛

(و) تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للمعدن المراد استغلاله ؛

(ز) اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب ؛

٢ - اذا لم يتقدم حامل شهادة الاكتشاف خلال سنتين من تاريخها بطلب منحه حق التعدين وفق الفقرة الاولى من هذه المادة يجوز للوزير ان ينسحب هذا الحق الى أي شخص يتقدم بذلك على ان يعطى حامل شهادة الاكتشاف مكافأة وفقاً لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون ؛

المادة ١٧ - (أ) يجوز لصاحب حق التعدين الحق المطلق في استغلال المعادن الموجودة في منطقته ؛

ب - بالإضافة الى الحقوق المقررة لحامل التصريح بالتنقيب المبينة في المادة (١٥) من هذا القانون يعطى صاحب حق التعدين الحق في اجراء ما يلي :-

١ - اقامة وانشاء وصيانة المنازل والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه ؛

٢ - تجميع المواد المستخرجة من عمليات التعدين في اماكن خاصة بها يوافق عليها المراقب ؛

٣ - مد انابيب الماء وانشاء المجاري والاحواض والصهاريج واقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية ؛

المادة ١٨ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت الى آخر الانظمة اللازمة لتحديد قيمة الرسوم الخاصة بتصاريح التحري ورخص التنقيب وشهادات الاكتشاف وحقوق التعدين والعوائد على انتاج المعادن حسب ما يراه مناسباً .

الفصل الرابع

المراقبة والتفتيش

المادة ١٩ - يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير خلال شهر كانون الثاني من كل سنة تقريراً واضحاً يبين فيه ما يلي :

- أ - مقدار قيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة ؛
- ب - عدد العمال والمستخدمين من الفتيين والاداريين الذين يعملون لديه ؛
- ج - برنامج وخطة العمل للسنة القادمة .

المادة ٢٠ - يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجبالي لوحدة الانتاج ويحق للوزير انتداب احد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع :

المادة ٢١ - أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي اتيين طريقة العمل من الوجهة الفنية الى الوزير قبل المباشرة في فتح اي منجم او كشف ؛

ب - واذا كان الامر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الامور التالية :-

- ١ - التخطيط العام للمنجم ؛
- ٢ - طريقة التعدين .
- ٣ - كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعائم التي تستعمل .
- ٤ - طريقة تهوية المنجم (على لوحة مفصلة) ؛
- ٥ - وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته ؛
- ٦ - عرض الاتفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .
- ٧ - نوع الآلات والمعدات التي تستعمل تحت الارض ؛
- ٨ - المخططات والمقاطع العمودية للاقسام الرئيسية في المنجم ؛
- ٩ - لائحة خاصة بعمليات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من اقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ؛

المادة ٢٢ - لكل موظف خوله الوزير الصلاحيات المقررة له في هذا القانون او انتدبه بموجب احكامه لتنفيذ غاياته ، الحق في القيام بالاعمال المبينة ادناه في جميع الاوقات المناسبة ليلا او نهارا :-

- (أ) الدخول الى اي مكان يشغل او يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .
- (ب) فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناجم وتبويتها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .
- (ج) معاينة الاقسام الخارجية للآلات المستعملة في مراقب التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .
- (د) معاينة مخازن المفرقات واصدار الاوامر بشأن كيفية تخزينها واستعمالها .
- (هـ) تدقيق الدفاتر والحسابات والخرائط والاوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها او خلاصات عنها وسائر المعاملات الاخرى .
- (و) ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ٢٣ - اذا وجد الموظف المشار اليه في المادة السابقة خطلاً في منجم او كشف او مقلع وجب عليه ان يبلغ ذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله مبيناً له الامور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة هذه الامور .

المادة ٢٤ - اذا امتنع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله عن القيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضاً بذلك الى الوزير خلال (٧) ايام من تاريخ تبليغ التعليلات بحق للوزير ان يفرض عليه غرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٢٥ - أ - اذا وقع حادث في منجم او كشف او مقلع او حوله فوق سطح الارض او تحتها بسبب عمليات التعدين وسبب وفاة او اصابات جسيمة او خسائر مادية وجب على صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث ان يعلم الوزير او المراقب كتابة بالحادث .

(ب) اذا نتجت وفاة عن الاصابة الجسيمة الواجب الاعلام عنها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ الوزير او المراقب بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله على الوفاة .

(ج) للوزير ان يتنبد احد موظفيه لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ الوزير ما يراه مناسباً بشأنه .

المادة ٢٦ - مع مراعاة المادة (٢٤) من هذا القانون ، يعاقب كل من يخالف احكامه او الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تزيد على ستين او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكليتا العقوبتين ؛

المادة ٢٧ - جميع نصوص هذا الفصل من القانون تسري على عمليات التحري والتفتيش بالكيفية نفسها التي تسري بها على عمليات التعدين .

الفصل الخامس

المقالع

المادة ٢٨ - يباح لأي شخص فتح مقالع ونقل المواد الحجرية بعد الحصول على رخصة من المراقب شريطة مراعاة الامور التالية :-

- (أ) اذا كانت الارض التي يراد قلع الحجارة منها ملكاً لغيره فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة صاحب تلك الارض قبل مباشرة عمله فيها .
- (ب) اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناء بموجب المادة الرابعة من هذا القانون او من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .
- (ج) يحدد موقع المقلع بعلامات مميزة او على خريطة ان امكن ترفق بطلب للحصول على رخصة فتح المقلع

المادة ٢٩ - تعتبر المقالع من مراقب التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات وعلى صاحب كل مقلع التقيد بما يتعلق بشؤون الوقاية باحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

الفصل السادس

احكام عامه

المادة ٣٠ - أ - اذا اخذ صاحب حق التعدين باي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق يبلغ خطباً من قبل الوزير او المراقب لاصلاح الخطأ خلال مدة مناسبة ، واذا لم ينجز الاصلاح المطلوب منه ضمن هذه المدة يجوز للوزير حينئذ وبعد موافقة مجلس الوزراء الغاء حق التعدين المعطى له .

هكذا من العمل

(ب) إذا أقي حق التعدين وجب نشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا الاعلان بينة قطعية على الالغاء . وللوزير حينئذ بموافقة مجلس الوزراء الحق المطلق في التصرف بمنطقسة حق التعدين على الوجه الذي يراه ضرورياً للمصلحة العامة .

(ج) في حالة الغاء اي حق بالتعدين لا يجوز لصاحبه ان ينقل او يتصرف بأي من موجودات المنجم او الكشف او أن يجري اي تعدين على حالته خاصة فيما يتعلق باجراءات وقاية وصيانة مرافق العمل الا بأذن خطي من الوزير .

المادة ٣١ - لا يحق لصاحب رخصة التنقيب او حق التعدين ان يمتلك أو يأخذ مياها من اية بحيرة او نهر او جدول او مسلك مائي او قناة ملاصقة لأية بقعة داخلية ضمن منطقة الرخصة او حق التعدين او مارة بها او ان يحولها عن مجراها الا بأذن خطي من الوزير بعد الحصول على موافقة اصحاب الحقوق في المياه المذكورة - ان وجدوا - وفي حالة رفضهم يصار الى تطبيق احكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ٣٢ - لصاحب حق التعدين ان يتصرف بهذا الحق او ان يحوله او ان يرهنه وفق القواعد المقررة في القوانين والانظمة المرعية ، شريطة اخذ موافقة مجلس الوزراء المسبقة ونشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٣ - يفصل في كل خلاف ينشأ بين الوزير وصاحب تصريح التحري او رخصة التنقيب او شهادة الاكتشاف او حق التعدين مما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم ويحال مثل هذا الخلاف الى لجنة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين واحداً منهم ويعين الثالث وزير العدلية : ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول .

المادة ٣٤ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر من وقت الى آخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٣٥ - يلغى هذا القانون القوانين والانظمة التالية :-

(أ) قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ وجميع الانظمة الصادرة بمقتضاه .

(ب) قانون المقالع رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٣ .

(ج) احكام اي قانون او نظام آخر تتعارض مع نصوص هذا القانون .

المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٢/٢٦

الحكومة

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	رئيس الوزراء	وزير التربية والتعليم
وزير الدفاع	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة	عبد القادر الصالح
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير الاشغال العامة
وزير المواصلات بالوكالة	والعمل والانشاء والتعمير	العدل	وزير المواصلات بالوكالة
عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	حسن السكايد	عبد اللطيف العنتاوي
وزير	وزير المالية	وزير	وزير
الاصلاح	والاقتصاد الوطني	الزراعة	الاصلاح
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	كامل عي الدين	صلاح ابو زيد

نظام خدمات وزارة الاشغال العامة

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٢
فامر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

نظام خدمات وزارة الاشغال العامة

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام خدمات وزارة الاشغال العامة لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تتقاضى وزارة الاشغال عن الخدمات الخيرية التي يطلب منها القيام بها الاجور التي يحددها وزيرها بموجب تعليمات تصدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ - تعتبر هذه الاجور من واردات الدولة العامة ويجري قيدها على هذا الوجه ، واما النفقات التي يحتاجها المختبر فيتم تقديرها ورصدها في الموازنة العامة في كل سنة .

المادة ٤ - تدفع الشركات والمؤسسات الاهلية والاجنبية والافراد ما يترتب عليها من اجور الفحوص نقداً ومقدماً الى محاسب الاشغال العامة لقاء وصل رسمي .

المادة ٥ - تستوفى الاجور من الدوائر والمؤسسات الحكومية والبلديات بعد تنزيل (٢٠٪) من الاجر الرسمي ويطلب بها خطياً بعد اداء الخدمة المطاوعة .

المادة ٦ - ترسل العينات المراد فحصها بواسطة وزارة الاشغال العامة الى شعبة المواد وذلك بموجب كتاب خطي عندما يكون طالب الفحص احد الهيئات المنصوص عنها بالمادة (٥) اعلاه واماً في الحالات الاخرى فيتم ارسال المواد بموجب استدعاء يقدم الى الوزارة المذكورة من الطالب .

١٩٦٤/٢/٢٢

الحكومة

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	رئيس الوزراء	وزير التربية والتعليم
وزير الدفاع	الداخلية	وزير الخارجية بالوكالة	عبد القادر الصالح
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير الاشغال العامة
وزير المواصلات بالوكالة	والعمل والانشاء والتعمير	العدل	وزير المواصلات بالوكالة
عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	حسن السكايد	عبد اللطيف العنتاوي
وزير	وزير المالية	وزير	وزير
الاصلاح	والاقتصاد الوطني	الزراعة	الاصلاح
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	كامل عي الدين	صلاح ابو زيد

نظام اجور المساعي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤

نظام اجور المساعي

لموظفي دائرة البطرة / وزارة الزراعة

صادر بمقتضى المادة (٢٠) فقرة (ط) من قانون امراض الحيوانات رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اجور المساعي لموظفي دائرة البطرة في وزارة الزراعة لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسرى احكام هذا النظام على جميع الموظفين المصنفين وغير المصنفين الذين يعملون في دائرة البطرة كطبيب بيطري او مراقب اسماك او مأمور بحجر بيطري او مفتش مواشي .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه حيثما وردت في هذا النظام :-

أ - تعني كلمة (وزير) وزير الزراعة .

ب - تعني عبارة (اجور المساعي) الاجرة التقديرية الاضافية التي تصرف للموظف مقابل ساعات عمله في غير اوقات الدوام الرسمي وتحصل من قبل الافراد او الهيئات المنتفعة من عمل الموظف حسب الاحكام الواردة في هذا النظام .

ج - تعني عبارة (مراقب اسماك) كل موظف في دائرة البطرة يقوم بفحص الاسماك الطازجة وغير الطازجة او موادها او منتوجاتها :

المادة ٤ - يعين وزير الزراعة المراكز البيطرية التي يحق لها استيفاء اجور المساعي كما يحدد ساعات العمل خارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة ٥ - تستوفى اجور المساعي من قبل المراكز البيطرية مقابل وصولات رسمية وتسجل في حساب (امانات اجور المساعي لموظفي دائرة البطرة) .

المادة ٦ - تصرف اجور المساعي في نهاية كل شهر بناء على تنسيب من مدير دائرة البطرة وموافقة الوزير مراعيًا في ذلك اوقات العمل الذي يقوم به كل موظف بعد اوقات الدوام الرسمي .

المادة ٧ - لا يجوز ان يتجاوز مجموع اجور المساعي التي تصرف للموظف شهريًا الراتب الاساسي له وما زاد من الاجور عن هذه النسبة يحول ايراداً للخزينة .

المادة ٨ - تستوفى اجور المساعي بالنسب التالية :-

أ - للموظف من الصنف الاول (٢٢٠) فلسًا للساعة الواحدة او جزء منها .

ب - للموظف من الدرجتين السابعة والثامنة (١٥٠) فلسًا للساعة الواحدة او جزء منها .

ج - للموظف من الدرجتين التاسعة والعاشر (١٢٠) فلسًا للساعة الواحدة او جزء منها .

د - للموظف غير المصنف (٧٠) فلسًا للساعة الواحدة او جزء منها .

المادة ٩ - اذا تقدمت احدى الهيئات الاعتبارية او احد الافراد بطلب يبين فيه الاستعداد لدفع مبلغ شهري مقطوع مقابل اجور المساعي فيحق للوزير الموافقة على هذا الطلب مراعيًا في ذلك ما ورد في المادتين (٧-٨) من هذا النظام .

١٩٦٤/٢/٢٢

أخبرني طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الداخلية
المواصلات وزير الدفاع عبد القادر الصالح
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم
وقائم باعمال قاضي القضاة بالوكالة
حسين بن قاصر

وزير الصحة
صالح بركان
وزير الاشغال العامة
عبد اللطيف العنتاوي
وزير الشؤون الاجتماعية
والعمل والانشاء والتعمير
امين الحسني
وزير العدل
حسن الكسايد

وزير الاعلام
صلاح ابو زيد
وزير المالية والاقتصاد الوطني
نظام الشرايف
وزير الخارجية
وزير الزراعة
اكامل محي الدين

هكذا من المأهول

قرر معالي وزير الاقتصاد الوطني استنادا للمادة (٧٨) من نظام الغرف التجارية رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ التصديق على النظام الداخلي لاتحاد غرف التجارة الاردنية بشكله التالي .

النظام الداخلي لاتحاد غرف التجارة الاردنية

الاتحاد واختصاصه

المادة ١ - ينشأ للعناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية الاردنية اتحاد يسمى (اتحاد غرف التجارة الاردنية) وتكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة عمان .

المادة ٢ - أ - يعني الاتحاد بالشؤون التجارية والاقتصادية العامة وتوحيد جهود الغرف المنضمة اليه في هذا السبيل .
ب - يشترك الاتحاد في المؤتمرات والمعارض المحلية والعربية والدولية ذات الطابع التجاري او الاقتصادي العام .

ج - يقوم الاتحاد بالتعاون مع الجهات المختصة بجمع وتنسيق المعلومات والاحصاءات ذات الطابع التجاري او الاقتصادي وتعميمها على الاوساط المختصة داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها .

د - يعمل الاتحاد ضمن حدود امكانياته وبالتعاون مع الجهات الرسمية المختصة على تنمية التجارة والاقتصاد الاردني ودراسة المشاكل والقضايا المتعلقة بها وتقديم الاثراحات المتعلقة بالقوانين والانظمة ذات الطابع التجاري او الاقتصادي .

هـ - يعتبر الاتحاد الممثل الرسمي للغرف التجارية المشتركة فيه في الشؤون التجارية العامة :

و - يجوز للاتحاد ان يقوم بالتحكيم في اي نزاع يقع بين الغرف او بين التجار اذا طلبوا اليه ذلك : ويشترط ان لا يكون التجار المتنازعون في دائرة اختصاص غرفة واحدة :

تشكيل الاتحاد

المادة ٣ - يتكون الاتحاد من التشكيلات التالية :

أ - المؤتمر

ب - مجلس الاتحاد :

ج - المجلس التنفيذي .

أ - المؤتمر

المادة ٤ - يتكون المؤتمر من جميع اعضاء مجلس الادارة للغرف التجارية القائمة في المملكة :

المادة ٥ - يعقد المؤتمر مرة واحدة في السنة على الاقل في الزمان والمكان اللذين يبينهما رئيس المجلس التنفيذي استنادا لأحكام هذا النظام .

المادة ٦ - على رئيس المجلس التنفيذي ان يدعو المؤتمر الى جلسة طارئة بناء على طلب مقدم مما لا يقل عن نصف اعضاء مجلس الاتحاد .

المادة ٧ - توجه الدعوة الى المؤتمر في جلساته السنوية العادية قبل شهر على الاقل من موعد انعقاده اما في الجلسات الطارئة فتوجه الدعوة قبل عشرة ايام على الاقل من موعد انعقاد المؤتمر .

المادة ٨ - تكون جلسات المؤتمر قانونية اذا حضرها ممثلون عما لا يقل عن ثلثي الغرف المشتركة في الاتحاد .

المادة ٩ - اذا لم يكتمل النصاب القانوني يصار الى دعوة المؤتمر مجددا خلال مدة اقصاها شهر واحد ، وعندها تكون الجلسة قانونية مهما بلغ عدد الحاضرين .

المادة ١٠ - ينتخب المؤتمر في كل دورة رئيسا لادارة الجلسات ويقوم مدير مكتب الاتحاد باعمال السكرتارية .

المادة ١١ - يبحث المؤتمر في جلساته العادية في التقارير المقدمة اليه وفي ميزانية الاتحاد وفي تعيين فاحص الحسابات . وفي الامور الاخرى المدرجة في جدول الاعمال والداخلية ضمن اختصاصات الاتحاد وتكون قرارات المؤتمر باغلبية اصوات الحاضرين على ان يكون لكل غرفة صوت واحد .

ب - مجلس الاتحاد

المادة ١٢ - يتكون مجلس الاتحاد من رئيس غرفة تجارة عمان (رئيسا) وفي حالة غيابه ينوب عنه نائبه في غرفة تجارة عمان ومن يمثل واحد دائم ومسمى من كل غرفة من الغرف التجارية المشتركة في الاتحاد وعلى ان يكون لهذا الممثل فائب ثابت ومسمى يقوم مقامه في حالة غيابه . ويبقى ممثل كل غرفة كعضو في مجلس الاتحاد طيلة مدة مجلس الادارة الذي انتدبه ما لم تستبدله غرفته بممثل اخر .

المادة ١٣ - تكون مدة مجلس الاتحاد اربع سنوات اعتبارا من تاريخ اول جلسة يعقدها .

المادة ١٤ - يجتمع مجلس الاتحاد بدعوة من رئيس المجلس مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وله ان يجتمع اكثر من ذلك بطلب من المجلس التنفيذي .

المادة ١٥ - يقوم مجلس الاتحاد بالعمل على تأمين تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته :

المادة ١٦ - يجتمع مجلس الاتحاد لبحث المقترحات المقدمة اليه . واعطاء التوصيات اللازمة لتنفيذها ووضع الخطوط المناسبة لتحقيق غايات الاتحاد واستعراض اعمال المجلس التنفيذي :

المادة ١٧ - تكون جلسات مجلس الاتحاد قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء فاذا لم يكتمل النصاب يصار الى دعوة المجلس مجددا خلال مدة اقصاها اسبوعين . وعندها تكون الجلسة قانونية مهما بلغ عدد الحاضرين وتكون قرارات مجلس الاتحاد باغلبية اصوات الحاضرين واذا تعادلت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٨ - يقوم مدير مكتب الاتحاد باعمال سكرتارية مجلس الاتحاد .

المادة ١٩ - يقوم مجلس الاتحاد بتعيين الموظفين اللازمين لمكتب الاتحاد وتحديد صلاحياتهم وواجباتهم :

ج - المجلس التنفيذي

المادة ٢٠ - يتكون المجلس التنفيذي من رئيس غرفة تجارة عمان (رئيسا) وفي حالة غيابه ينوب عنه نائبه في غرفة تجارة عمان ومن اربعة اعضاء ينتخبهم مجلس الاتحاد ، وتسقط العضوية بانتهاء مدة العضو بمجلس ادارة الغرفة التي ينتمي اليها او باستقالته وفي كلتا هاتين الحالتين ينتخب مجلس الاتحاد عضوا مكانه في اول جلسة يعقدها

المادة ٢١ - تكون مدة المجلس التنفيذي سنتين من تاريخ انتخابه .

المادة ٢٢ - يجتمع المجلس التنفيذي مرة واحدة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسه .

هكذا من العمل